

بنك الكويت الوطني
عام 2021
مؤتمر المستثمرين/ المحليين
1 فبراير 2022



بنك الكويت الوطني
المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح لعام 2021

الأربعاء، الموافق 2 فبراير 2022

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الثلاثاء الموافق 1 فبراير 2022 في الساعة الثالثة عصراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركون من البنك:

السيد/ عصام الصقر – الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي – المدير المالي للمجموعة بالإنبابة

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال المؤسسي

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانثيز من المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes)

إلينا سانثيز:

مساء الخير جميعاً.

معكم إلينا سانثيز من المجموعة المالية هيرميس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني لعام 2021. ينضم إلينا اليوم الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام الصقر، والمدير المالي للمجموعة بالإنيابة في بنك الكويت الوطني، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً لكم.

شكراً إلينا.

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج المالية لعام 2021.

قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطلعية. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

سنبدأ في موافاتكم ببعض الملاحظات الافتتاحية من قبل السيد/ عصام الصقر الرئيس التنفيذي للمجموعة، ثم ننتقل إلى السيد/ سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة بالإنيابة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل، ثم ننتقل أخيراً للإجابة على أسئلتكم بالترتيب الذي وردت به. كما يسعدنا متابعة الردود على أسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الالكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الالكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، الرئيس التنفيذي للمجموعة، ليوافقكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

شكراً لك.

عصام الصقر:

يسعدني أن أنضم إليكم اليوم لإطلاعكم على أداء بنك الكويت الوطني، والاتجاهات الرئيسية التي شهدناها بالإضافة إلى مبادراتنا الاستراتيجية الرئيسية خلال العام. على صعيد الاقتصاد الكلي، أدت مجموعة عوامل مجتمعة منها: تحسن الوضع الصحي وتخفيف القيود والدعم السياسي لنمو الاقتصاد العالمي وتحسن النشاط التجاري إلى استمرار التعافي خلال العام 2021. وعلى الرغم من حالة عدم اليقين نتيجة ظهور سلالات متحورة جديدة من فيروس كورونا، نعتقد أننا قد تجاوزنا ذروة الجائحة وأن الاقتصادات أصبحت أكثر فعالية في مواجهة التداعيات المحتملة. ونظراً لوجود مخاطر عديدة قد تعيق مسار التعافي خلال العام 2022، يحافظ بنك الكويت الوطني على تفاؤله الذي لا يخلو من الحذر فيما يتعلق بأفاق النمو وانتعاش النشاط الاقتصادي.

نرى أفقاً واعدة للبيئة التشغيلية في الكويت خلال العام 2022، ونظرنا إيجابية فيما يتعلق بالفرص التي ستظهر؛ في ظل ارتفاع معدلات التطعيم الأمر الذي من شأنه دعم معنويات قطاع الأعمال والمساهمة بشكل إيجابي في دفع النمو الاقتصادي. كما يعزز نظرنا تحسن الأوضاع المالية للدولة نتيجة انتعاش أسعار النفط.

تعافى الاقتصاد الكويتي بوتيرة معتدلة بفضل زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتحسن وتيرة النشاط التجاري والعودة التدريجية لمستويات الإنفاق الحكومي وترسية مشاريع بقيمة بلغت نحو 1.5 مليار دينار كويتي خلال 2021.

كما عزز نجاح الحوار الوطني من أفاق تحسن المشهد السياسي، حيث يبدو أن المأزق السياسي قد تم إنهاؤه بعد التوصل إلى توافق حكومي برلماني، ما أتاح مساحة أكبر للفهم المشترك لتمرير الإصلاحات المالية والقوانين التي طال انتظارها. علاوة على ذلك، ومع استمرار حالة استقرار المشهد السياسي والتعافي من الجائحة، من المتوقع أن تشهد أنشطة المشاريع مزيداً من الانتعاش مع تقديرات بطرح مشاريع قيمتها 3 مليارات دينار كويتي خلال العام 2022.

وبالانتقال إلى أداء بنك الكويت الوطني، فقد أدى النمو والأداء المالي القوي الذي حققناه على مستوى كافة قطاعات الأعمال خلال العام 2021 إلى تحسن صافي أرباح البنك. كما نجني الآن ثمار نهجنا الاستباقي والمتحفظ منذ بداية الجائحة، الذي انعكس على انخفاض تكلفة المخاطر، ما ساهم بشكل إيجابي في زيادة صافي أرباحنا. حيث حقق بنك الكويت الوطني صافي ربح قدره 362.2 مليون دينار كويتي خلال العام 2021، بارتفاع نسبته 47.1% مقارنة بالعام 2020.

وعلى الرغم من استمرار حالة عدم اليقين الناتجة عن تداعيات الجائحة، فقد حافظ البنك على التزامه بتحقيق أهدافه الاستراتيجية. فلا تزال خارطة التحول الرقمي على رأس أجندتنا الاستراتيجية، كما وضعنا حجر الأساس لنموننا المستقبلي من خلال إطلاق "ويبي"

كأول بنك رقمي في الكويت، والذي نسعى من خلاله إلى جذب شريحة الشباب وتلبية احتياجاتهم على نحو أفضل.

كذلك يواصل بنك الكويت الوطني نهجه الاستباقي في تبني ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ودمجها في كافة أنشطة البنك التجارية وعملياته التشغيلية، حيث نبذل جهوداً مستمرة في سبيل تحديد وقياس وإدارة الممارسات التي نقوم بتطبيقها حالياً، مع التزامنا بتنفيذ العديد من المبادرات الأخرى الخاصة بجوانب الاستدامة. ويستمر التزامنا في هذا المجال مع التركيز بشكل خاص على تقييم الأثر البيئي المباشر وغير المباشر لعملياتنا، خاصة مع استمرار تزايد المخاطر الناجمة عن التغير المناخي.

إلى هنا أصل لختام حديثي، وننتقل الآن إلى سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة بالإنباء، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل.

شكراً لك سيد/ عصام.

سوجيت رونغي:

يسعدني أن اغتنم هذه الفرصة لاطلاعكم على نتائجنا المالية للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2021.

لقد قمنا مؤخراً بالإعلان عن تسجيل صافي أرباح بقيمة 362.2 مليون دينار كويتي للعام 2021 بارتفاع نسبته 47.1% عن الفترة المماثلة من العام الماضي.

وبلغ صافي الربح للربع الرابع من العام 2021 نحو 107.4 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 14.2% عن صافي ربح الربع الثالث من العام 2021 البالغ 94.1 مليون دينار كويتي. ويرجع هذا الارتفاع في صافي الربح إلى انخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات انخفاض القيمة. بينما سجل صافي الربح للربع الرابع ارتفاعاً بنسبة 38.3% مقارنة بنفس الربع من العام 2020.

وقبل الخوض في المعلومات التفصيلية لنتائجنا المالية، أود أولاً أن أتحدث بإيجاز عن البيئة التشغيلية العامة خلال العام 2021.

بينما اتسم العام 2020 بتداعيات الانتشار المفاجئ لجائحة كورونا، والذي أدى إلى تباطؤ أنشطة التجارة والأعمال، وتسبب في فرض عمليات الإغلاق والقيود على السفر، وأحدث انخفاضاً كبيراً في أسعار الفائدة القياسية، فإنه من المناسب وصف العام 2021 بعام التعافي الاقتصادي؛ فقد أدى استقرار أسعار النفط، وإعادة فتح المطارات والسماح بحركة السفر، وتحسن النشاط التجاري والزيادة الكبيرة في معدل التطعيم في الكويت إلى تحسن ظروف البيئة التشغيلية. لذلك، فإن هناك عودة إلى الحياة الطبيعية في أرجاء العالم، على الرغم من الارتفاع الأخير في عدد الحالات. ورغم الحالة العامة من عدم اليقين فيما يتعلق بالجائحة، فإننا متفائلون باستمرار التحسن خلال الأشهر المقبلة.

نتحول الآن إلى نتائجنا المالية للعام 2021.

يعكس ارتفاع صافي الربح بواقع 115.9 مليون دينار كويتي (الموضح أمامكم في أعلى الجانب الأيسر من هذه الشريحة) وبنمو نسبته 47.1% على أساس سنوي التعافي القوي لأداء المجموعة واستمرار النمو في حجم أعمالنا وزيادة الإيرادات التشغيلية وانخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر انخفاض القيمة. وبشكل خاص، سجلت محفظة قروض المجموعة نمواً قوياً بنحو 2.2 مليار دينار كويتي خلال العام 2021، وبارتفاع نسبته 12.7%.

وأود أن أؤكد هنا أنه وخلال العام 2021، قامت الكويت بتنفيذ البرنامج الثاني لتأجيل أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة، والذي تبلغ مدته ستة أشهر على غرار برنامج التأجيل الأول الذي تم تطبيقه خلال العام 2020. إلا أنه وعلى خلاف البرنامج الأول في 2020، والذي تم فيه تحميل تكلفة تأجيل أقساط القروض على حقوق المساهمين، فسوف تتحمل الحكومة الكويتية التكلفة الناتجة عن التأجيل وفقاً للبرنامج الجديد.

وقد نتج عن برنامج التأجيل الخاص بالعام 2021 خسارة تعديل بنحو 140 مليون دينار كويتي للمجموعة، فيما لم يكن هناك أي تأثير على بيان الدخل، وتم إدراج المبلغ المستحق من الحكومة ضمن الموجودات الأخرى في الميزانية العمومية.

وبالعودة إلى النتائج التشغيلية، فكما هو موضح أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض، بلغ الفائض التشغيلي (الربح قبل احتساب المخصصات والضرائب) للعام 2021 نحو 547.4 مليون دينار كويتي، بارتفاع قدره 16.4 مليون دينار كويتي مقارنة بالعام 2020. كما ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية للعام 2021 بنحو 63.8 مليون دينار كويتي، ما نسبته 7.6% مقارنة بالعام 2020، فيما ارتفعت التكاليف بنحو 47.4 مليون دينار كويتي خلال العام.

وبلغ الفائض التشغيلي للربع الرابع من العام 2021 نحو 132.7 مليون دينار كويتي، بارتفاع طفيف عن الربع الماضي.

وسوف نتطرق بمزيد من التفصيل إلى أهم العوامل المحركة للتغير في الإيرادات والهوامش والتكاليف بعد قليل.

ويواصل مزيج الإيرادات التشغيلية المبين في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض إظهار مزيجاً قوياً، مع مساهمة 26% من مصادر الإيرادات من غير الفوائد.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سنلقي نظرة على أداء صافي إيرادات الفوائد والعوامل المحركة لهذا الأداء.

بلغ صافي إيرادات الفوائد وصافي إيرادات التمويل الإسلامي للعام 2021 (الموضح في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض) 669.3 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته

5.7% عن العام 2020، حيث استفاد من ارتفاع حجم الإقراض والاستقرار النسبي لصافي هامش الفائدة.

ويعكس الرسم البياني في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض بقاء متوسط صافي هامش الفائدة للعام 2021 عند 2.21% وهي نفس مستوياته للعام 2020. ورغم انخفاض العوائد منذ فترة الربع الأول من العام 2020، فقد استفاد صافي هامش بسبب انخفاض تكلفة التمويل.

وخلال العام 2021، بلغ متوسط العائد للمجموعة 2.94%، مقارنة بنحو 3.43% للعام 2020. بينما بلغ متوسط تكلفة التمويل للمجموعة خلال العام 2021 نحو 0.83%، مقارنة بنحو 1.39% للعام الماضي. ووصل صافي هامش الفائدة للربع الرابع من العام 2021 2.11% مقارنة بالربع السابق، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض العائد مع ارتفاع طفيف في تكلفة التمويل.

واستمرت خلال هذا العام استفادة المجموعة من النمو القوي في الودائع منخفضة التكلفة التي شهدناها خلال العام 2020. وقد سمح ذلك للمجموعة أيضاً بالتخلص من ودائع المؤسسات ذات التكلفة الأعلى نسبياً.

وفي أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض، يمكننا رؤية بقاء متوسط صافي هامش الفائدة خلال العام 2021 عند نفس مستويات العام 2020 بواقع 2.21%. حيث ساهم انخفاض تكلفة التمويل بشكل إيجابي في تحسين صافي هامش الفائدة بمقدار 56 نقطة أساس والذي عوض انخفاض العوائد المرتبطة بالقروض والأصول الأخرى. ننتقل الآن إلى الشريحة التالية.

كما نرى أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، فقد بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد في العام 2021 نحو 237.1 مليون دينار كويتي، محققاً نمواً قوياً بنحو 28 مليون دينار كويتي، ما نسبته 13.4% مقارنة بالعام 2020. وقد ساهم صافي الاتعاب والعمولات بنحو 165.3 مليون دينار كويتي، في حين ساهمت إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية بما قيمته 39.8 مليون دينار كويتي، بينما بلغت مصادر الإيرادات الأخرى من غير الفوائد (بشكل رئيسي إيرادات الاستثمار) 32 مليون دينار كويتي.

سجل صافي الاتعاب والعمولات ارتفاعاً بنسبة 13.2% مقارنة بأداء العام 2020، نتيجة للمساهمة القوية من مختلف قطاعات الأعمال. فيما شهد صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية للعام 2021 نمواً بنسبة 4.4% مقارنة بالعام 2020، حيث استفادت من قوة حجم المعاملات بينما تضررت من تأثير التحركات السلبية للعملة على إصداراتنا من السندات المقومة بالدولار الأمريكي ضمن الشريحة الأولى الإضافية من رأس المال.

هذا بينما نمت الإيرادات الأخرى من غير الفوائد بمقدار 7 مليون دينار كويتي مقارنة بالعام 2020، والتي تتضمن صافي إيرادات الاستثمار الذي شهد نمواً بنحو 25.9 مليون دينار كويتي ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تحسن تقييمات السوق للاستثمارات. وبإستثناء البندين الاستثنائيين اللذين تضمنتهما الإيرادات الأخرى من غير الفوائد للعام 2020 وهما أرباح بيع المقر الرئيسي السابق لبنك الكويت الوطني والتي بلغت 9.9 مليون دينار كويتي، والدعم الحكومي لمواجهة تداعيات فيروس كورونا بقيمة 11.8 مليون دينار كويتي، يكون إجمالي النمو الأساسي للإيرادات التشغيلية للمجموعة بنسبة 10.4%.

ويعد أداء إيرادات الرسوم والعمولات للمجموعة قوياً حيث تتنوع مصادرها بين مجموعة من المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال المختلفة. ومن الجدير بالملاحظة أن المصدر الرئيسي لإيرادات غير الفوائد يتمثل في الأنشطة المصرفية الأساسية المتصلة بالأعمال عوضاً عن الإيرادات الأكثر تقلباً من أنشطة التداول.

أما بالنسبة للربع الرابع من العام 2021، فقد بلغت الإيرادات من غير الفوائد نحو 58 مليون دينار كويتي بتراجع هامشي عن الربع الثالث من نفس العام، والتي ترجع بشكل رئيسي إلى الحركة في تقييمات الاستثمارات.

نتنقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى الجانب الأيمن من الشريحة. فقد بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية للعام 2021 نحو 358.9 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 15.2% مقارنة بالعام 2020. ويرجع نمو التكاليف الخاصة بالموظفين والمصروفات التشغيلية الأخرى بشكل جزئي إلى زيادة مستويات الأنشطة داخل الكويت وعلى مستوى شبكة الفروع الخارجية للمجموعة، حيث بلغت نسبة التكاليف إلى الدخل للعام 2021 نحو 39.6% مقارنة بنحو 37% للعام 2020.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أنه من العوامل المؤثرة في المصروفات التشغيلية للمجموعة مواصلة الاستثمار في مبادرات العمل والتقنيات والعمليات الرئيسية لديه لتمكين المجموعة من تقديم أفضل الخدمات لعملائها وتحسين مواردها بما ينعكس بشكل إيجابي على الكفاءة التشغيلية.

كما تستمر قنواتنا الرقمية في لعب دور محوري في خدمة العملاء، حيث زادت المعاملات الإلكترونية إلى مستويات قياسية. كما نواصل العمل على مجموعة من المنتجات المختارة في بعض النطاقات الجغرافية مثل أنشطة إدارة الثروات في المملكة العربية السعودية، وتوسيع عملياتنا المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان، وكذلك عملياتنا في بنك الكويت الوطني - مصر.

نتنقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الموضحة أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض.

بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 132.5 مليون دينار كويتي للعام 2021، بانخفاض نسبته 46.2% عن العام 2020 الذي بلغت فيه 246.4 مليون دينار كويتي. وقد بلغت مخصصات خسائر الائتمان خلال العام 2021 نحو 120.8 مليون دينار كويتي، بانخفاض نسبته 44.5% عن العام الماضي. ويرجع الانخفاض الملحوظ في تكلفة المخصصات للعام 2021 إلى التحسن العام في التوقعات الاقتصادية

والجودة الائتمانية لبعض الانكشافات. وفي الوقت ذاته، فقد قامت المجموعة بتجنيب مخصصات في سياق الأعمال العادية لعملاء التجزئة والشركات في الكويت والفروع الخارجية، فضلاً عن مواصلة بناء المخصصات العامة الاحترازية المطلوبة. وتستمر المجموعة في اتباع نهج متحفظ في إدارة انكشافاتها الائتمانية.

ونتيجة لانخفاض مخصصات الائتمان، فقد تحسنت تكلفة المخاطر إلى 63 نقطة أساس مقارنة بـ 121 نقطة أساس في عام 2020.

بالإضافة إلى ذلك، فقد استفادت المجموعة من انخفاض مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة ومخصصات خسائر انخفاض القيمة الأخرى خلال العام 2021، حيث بلغت 11.7 مليون دينار كويتي، بانخفاض نسبته 59.4% مقارنة بالعام 2020.

وهنا أود الإشارة إلى أن المركز المالي للمجموعة لا يزال قوياً ويتمتع بمستويات عالية من الجودة الائتمانية، إلى جانب مستويات رسمة قوية يتميز بها بنك الكويت الوطني فضلاً عن قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية تساهم في تعزيز قدرة استيعاب البنك لخسائر الائتمان.

ننتقل الآن لشريحة العرض التالية.

من خلال عرض هذه الشريحة، سوف أتناول بمزيد من التفاصيل جانب تنوع الأرباح عن طريق الفروع الخارجية والذراع الإسلامي للمجموعة.

تستمر مجموعة بنك الكويت الوطني في الاستفادة من ميزة فريدة بين البنوك الكويتية تتمثل في الانتشار الجغرافي الواسع لعملياتها وقدرتها على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية في آن واحد، حيث يمنحها هذا التنوع أعمال المجموعة ميزة تنافسية قوية، ويوفر درجة كبيرة من المرونة لأرباحها.

كما هو مبين في الرسم البياني أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، بلغت صافي الإيرادات التشغيلية من العمليات الخارجية لبنك الكويت الوطني خلال العام 2021 نحو 224 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 8.7% مقارنة بالعام 2020. وقد ساهمت الفروع الخارجية في أرباح المجموعة بنحو 92.2 مليون دينار كويتي، ما يشكل تحسناً كبيراً، والذي يعود بشكل رئيسي إلى انخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر الائتمان المتوقعة خلال العام الحالي، بالإضافة إلى الأداء التشغيلي الأقوى. وقد سجلت الفروع الخارجية نسبة مساهمة قوية في كل من صافي الإيرادات التشغيلية وصافي الربح للمجموعة بنحو 25% لكل منهما.

كما حقق بنك بوبيان، الذراع الإسلامي للمجموعة، صافي أرباح للعام 2021 بنحو 48.5 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 40.9% عن العام 2020، ويرجع ذلك إلى النتائج التشغيلية القوية نتيجة للنمو المستمر في حجم الأعمال وتحسن صافي هامش الفائدة.

وأخيراً في الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن للشريحة، تلاحظون مساهمة الفروع الخارجية وبنك بوبيان في إجمالي أصول المجموعة بنسبة 40% و22% على التوالي، ما يعزز من استراتيجية تنويع مصادر الإيرادات لدى المجموعة.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سوف نلقي نظرة على بعض اتجاهات البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي خلال هذه الفترة.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات بنهاية ديسمبر 2021 نحو 33.3 مليار دينار كويتي، بزيادة نسبتها 11.9% عن إجمالي الموجودات بنهاية ديسمبر 2020.

وسجلت محفظة قروض المجموعة نمواً قوياً حيث بلغت 19.7 مليار دينار كويتي بزيادة قدرها 2.2 مليار دينار كويتي أو ما نسبته 12.7% مقارنة بالفترة المنتهية في ديسمبر 2020. وقد شهد كل من العمليات التقليدية والإسلامية بالكويت، والعمليات الخارجية نمواً في محفظة القروض خلال هذه الفترة. ومن الجدير بالملاحظة أن جزءاً من نمو القروض في الكويت يرجع إلى تأجيل تحصيل الأقساط وفقاً لبرنامج تأجيل مدفوعات القروض الاستهلاكية للعام 2021 والذي بدأ تنفيذه خلال الربع الثاني من العام 2021 ولمدة ستة أشهر.

وعلى صعيد ودائع العملاء، والتي لا تشمل ودائع البنوك وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، فقد ارتفعت إلى 18.3 مليار دينار كويتي بنهاية ديسمبر من العام 2021 ما نسبته 6.9% بالمقارنة مع نهاية العام 2020، حيث استمر نمو الودائع المصرفية الأساسية لقطاع التجزئة لدى المجموعة – بنوعها التقليدي والإسلامي- وإن كان بمعدل أقل عن العام الماضي. وقد سمح ذلك بالتخارج من الودائع المؤسسية ذات التكاليف المرتفعة نسبياً وساهم في الحفاظ على تسجيل حركة جيدة على صعيد المزيج التمويلي العام للمجموعة.

ويعكس النمو في الودائع المصرفية لقطاع التجزئة مواصلة التركيز على هذا الجانب من أعمالنا، وذلك من خلال الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني وثقة العملاء به وقوة تصنيفه الائتماني.

وبالنسبة لمزيج التمويل بصفة عامة، فإن ودائع العملاء تشكل حالياً نسبة جيدة تبلغ 65% من مزيج تمويل المجموعة. وتشمل الأموال المقترضة الأخرى إصدار بنك الكويت الوطني في سبتمبر 2021 لسندات غير مضمونة بقيمة مليار دولار أمريكي مستحقة السداد بعد 6 سنوات.

وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من استمرار تخفيف بنك الكويت المركزي لبعض المتطلبات الرقابية، إلا أن المجموعة نجحت في الحفاظ على مستويات السيولة المطلوبة قبل هذا التعديل وبما يتوافق مع متطلبات اتفاقية بازل 3.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية للعام 2021 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

فقد تحسن معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين للعام 2021 حيث بلغ 10.2% مقارنة بنحو 7% للعام 2020. كما بلغ العائد على متوسط إجمالي الموجودات 1.15% مقارنة بنحو 0.82% للعام 2020.

وحافظت المجموعة على قوة واستقرار معدل كفاية رأس المال لديها حيث بلغ 18.1%، مع انخفاض هامشي عن النسبة المسجلة بنهاية ديسمبر من العام 2020 والتي بلغت 18.4%. وبلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ومعدل كفاية رأس المال الأساسي-الشريحة 1 من حقوق المساهمين 13.3% و15.7% على التوالي. ومن الجدير بالملاحظة أن نسب رأس المال للعام 2021 تتضمن أثر إطفاء خسارة التعديل الناتجة عن برنامج التأجيل القروض الاستهلاكية والمقسطة الخاص للعام 2020، والذي تم خصمه من الأرباح المحتجزة للعام الماضي، حيث يتم إطفاء خسارة تعديل بنحو 130.5 مليون دينار كويتي على مدى 4 سنوات اعتباراً من العام 2021.

أما فيما يتعلق بنسب جودة الأصول، فيلاحظ تحسن نسبة القروض المتعثرة حيث بلغت 1.04% بنهاية ديسمبر 2021 مقارنة بنحو 1.72% بنهاية ديسمبر 2020. ويعزى تراجع نسبة القروض المتعثرة إلى تحسن الجودة الائتمانية لبعض العملاء، وكذلك قيام البنك بشطب بعض المديونيات.

ونتيجة لذلك، فقد تحسنت نسبة تغطية القروض المتعثرة حيث بلغت 300% بنهاية ديسمبر 2021.

نتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

أود الحديث هنا بمزيد من التفاصيل عن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمحسوبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. فإن البنوك في الكويت تقوم باحتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ في الميزانية العمومية) وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ومقارنتها بخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ويعتمد نظام المخصصات الذي سيتم تطبيقه وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية؛ أيهما أعلى.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار الأصلي لإعداد التقارير المالية.

يوضح الرسم البياني أعلى الجانب الأيسر من هذه الشريحة المعلومات الخاصة بمراحل تصنيف القروض والمطلوبات المحتملة مع خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية. وكما تلاحظون في الرسم البياني أعلى الجانب الأيمن من الشريحة، فكما في نهاية ديسمبر 2021، بلغت نسبة القروض والسلف المدرجة ضمن المرحلة الأولى 91% من إجمالي محفظة القروض، مقابل 8% في المرحلة الثانية و1% في المرحلة الثالثة.

ويوضح الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن من الشريحة انخفاض متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة كما في ديسمبر 2021 إلى 462 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 605 مليون دينار كويتي في ديسمبر 2020. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى تحسن النظرة المستقبلية

لعوامل الاقتصاد الكلي، فضلاً عن تحسن الجودة الائتمانية لبعض العملاء، وكذلك قيام البنك بشطب بعض المديونيات.

وعلى الرغم من أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (المحتسبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن) والمخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي هما نظامان مختلفان ولا تصح مقارنتهما على هذا النحو، فإنه كما في ديسمبر 2021، تجاوزت مخصصات الميزانية العمومية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة بما يتماشى مع إرشادات بنك الكويت المركزي بنحو 206 مليون دينار كويتي، ما يوفر احتياطياً كبيراً للمجموعة لتحمل أي تأثير سلبي محتمل لحالة عدم اليقين السائدة على متطلبات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة.

وننتقل الآن إلى الشريحة الأخيرة من العرض.

وقبل أن أختتم حديثي، اسمحوا لي بعرض ملخص لأدائنا المالي خلال العام 2021.

اتسمت نتائج بنك الكويت الوطني للعام 2021 باستمرار حالة التعافي والانتعاش الملحوظ في تحسن العوامل الرئيسية المحركة للأنشطة التشغيلية، والنمو القوي للقروض، وانخفاض مخصصات الخسائر الائتمانية ومخصصات خسائر انخفاض القيمة، وقوة الميزانية العمومية ومستويات السيولة، ومتانة قاعدة رأس المال.

ننتقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للعام 2022.

في ظل العودة إلى الحياة الطبيعية في جميع أرجاء العالم، على الرغم من الارتفاع الأخير في عدد الحالات. ورغم الحالة العامة من عدم اليقين فيما يتعلق بالجائحة، فإننا متفائلون باستمرار التحسن خلال العام المقبل. فمن المتوقع ارتفاع أسعار الفائدة القياسية بشكل تدريجي خلال العام الحالي، وسوف يتضح توقيت وحجم هذا الارتفاع خلال الفترة المقبلة.

فيما يتعلق بنمو القروض، سجلت المجموعة نمواً قوياً في القروض بنسبة 12.7% خلال العام 2021، مدعوماً بتأجيل أقساط القروض الاستهلاكية لمدة ستة أشهر، بينما شهد الربع الرابع من العام نمواً قوياً بشكل خاص، وكان بعض هذا النمو بطبيعته قصير المدى. ونظراً لأنه من غير المحتمل تكرار هذا الجزء من النمو، فإننا نتوقع أن تشهد القروض نمواً برقم كبير في خانة الأحاد خلال العام المقبل.

أما فيما يخص صافي هامش الفائدة، فوفقاً للسيناريو الحالي، وبغض النظر في الارتفاع المحتمل في أسعار الفائدة القياسية، فإنه من المتوقع بقاء صافي هامش الفائدة إلى حد كبير عند مستويات مماثلة لمتوسط العام 2021 البالغ 2.21%، مع احتمالية استعادة صافي هامش الفائدة من ارتفاع أسعار الفائدة.

وفيما يخص نسبة التكاليف إلى الدخل والتي بلغت 39.6% للعام 2021، فوفقاً لسيناريو ثبات أسعار الفائدة واستمرار البرنامج الاستثماري لدعم مختلف مبادرات المجموعة، فإنه من المتوقع بقاء نسبة التكاليف إلى الدخل للعام 2022 عند مستويات مماثلة إلى حد كبير للعام 2021. وبالطبع فإن هذه النسبة يمكن أن تستفيد من الأثر الإيجابي لارتفاع أسعار الفائدة على إجمالي إيرادات المجموعة.

ونظرًا لأننا لم نتجاوز بعد بشكل كامل حالة عدم اليقين الناتجة عن تداعيات الجائحة، فإننا نرى أنه ليس من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية محددة بشأن تكلفة المخاطر، وبالتالي توقعات بشأن الأرباح وكفاية رأس المال. إلا أن تكلفة المخاطر حققت تحسناً ملحوظاً حيث بلغت 63 نقطة أساس للعام 2021 مقارنة بنحو 121 نقطة أساس للعام 2020، ما يجعلنا متفائلين تفاؤلاً حذراً ببقاء تكلفة المخاطر عند مستويات جيدة على غرار العام 2021. كما نأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع أهدافنا في الحفاظ عليها عند مستويات أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

وبهذا ينتهي استعراض النتائج المالية.

شكراً لحسن الاستماع.

أمير.

شكراً لك سوجيت.

أمير حنا:

وردتنا بعض الأسئلة مسبقاً وسنبداً بالرد عليها.

ما مدى تأثير بنك الكويت الوطني بتغيير أسعار الفائدة، أي مدى استفادة صافي إيرادات الفائدة / صافي هامش الفائدة من ارتفاع أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس؟ في دورة الفائدة السابقة، لم يقدّم بنك الكويت المركزي باتباع نفس خطوات رفع أسعار الفائدة الأمريكية على سعر الخصم (ما أدى إلى استفادة محدودة للهامش)، فهل تتوقع مثل هذه المخاطر مرة أخرى في الدورة الحالية؟

أمير حنا:

نظرًا لوجود وجهات نظر مختلفة حول مدى وتوقيت وحجم رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي، فلقد أعدنا سيناريو أساسي دون أي زيادة في أسعار الفائدة. ويجدر بنا أيضًا ملاحظة أنه بجانب رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي، فإن توقيت وحجم سعر الخصم الخاص ببنك الكويت المركزي يعدان أيضًا مفتاحًا لنتائج البنك. ومع ذلك، فمن زاوية تقديرية عامة، وبافتراض أن أسعار الفائدة لدى بنك الكويت المركزي ستتبع أسعار الاحتياطي الفيدرالي، فإنه يمكننا أن نتوقع أن يساهم رفع سعر الفائدة بواقع 25 نقطة أساس بمبلغ إضافي يقارب 12-14 مليون دينار كويتي على أساس سنوي في صافي إيرادات الفوائد. ويمكن أن يكون التأثير على صافي هامش الفائدة حوالي 4-5 نقاط أساس عن عام كامل، لارتفاع الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في كل من أسعار الفائدة الخاصة بالاحتياطي الفيدرالي وبنك الكويت المركزي.

سوجيت رونغي:

أما فيما يخص نية بنك الكويت المركزي اتباع ارتفاعات الفائدة لدى الاحتياطي الفيدرالي، فمن الناحية التاريخية، لم يتبع بنك الكويت المركزي بالضرورة نفس المعدل الذي تغيرت به أسعار الفائدة لدى الاحتياطي الفيدرالي. وفي الوضع الحالي، يمكننا أن نتوقع أن يكون بنك الكويت المركزي أكثر انسجامًا مع الاحتياطي الفيدرالي أكثر من ذي قبل. لذلك بالنسبة

لتوقعاتنا، يمكننا أن نتوقع أنه على الأقل بالنسبة للزيادات القليلة الأولى، سيتماشى بنك الكويت المركزي مع زيادات سعر الفائدة التي سيتخذها الفيدرالي.

أمير حنا:

السؤال الثاني تم تناوله من قبل، كم عدد عمليات رفع أسعار الفائدة التي تقومون باحتسابها ضمن الميزانية التقديرية للسنة المالية 2022؟ هل تريد التحدث عن الميزانية على وجه التحديد لتوضيح هذه النقطة؟

سوجيت رونغي:

نعم، ما ذكرناه بشكل أساسي في الإرشادات بشأن استقرار صافي هامش الفائدة الخاص بنا كان على افتراض أساسي بعدم حدوث تغيير في سعر الفائدة لدى الاحتياطي الفيدرالي أو ارتفاع أسعار الفائدة الخاصة ببنك الكويت المركزي، وكما أجبنا منذ قليل، هذا هو السيناريو الأساسي في إرشاداتنا ويمكن إضافة التأثير إلى التقديرات المتوقعة بناءً على الأرقام التي ذكرتها سابقاً.

أمير حنا:

هل يمكنكم عرض بعض التفاصيل بشأن عمليات شطب المديونيات الكبيرة التي قام بها البنك خلال السنة المالية 2021 (على الأرجح خلال النصف الثاني من العام 2021). ما هي القطاعات / الشرائح / قروض الأطراف المقابلة التي تم شطبها؟ وهل كانت هذه القروض لعملاء محليين أم دوليين؟

سوجيت رونغي:

فيما يتعلق بعمليات الشطب، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن البنك ينتهج سياسة متحفظة منذ فترة ليست بقصيرة. حيث يقوم البنك بتقييم مخاطر الائتمان بشكل منتظم ويمكنه بناء مخصصات عند الضرورة وكان هذا واضحاً للغاية خلال العامين اللذين شهدنا تداعيات الجائحة في 2020 و2021 أيضاً. ومع ذلك، فعندما يكون هناك مخصص بنسبة 100% للتسهيلات، يميل البنك إلى شطب المخصص مع الاحتفاظ بحق الاسترداد في المستقبل. لذلك، فإن المبالغ التي نراها مشطوبة نتيجة زيادة المخصصات مثلما رأينا أيضاً من قبل، يكون إلى حد ما في سياق الأعمال العادية للبنك وعلى مستوى مختلف المناطق الجغرافية وقطاعات الإقراض.

أمير حنا:

ما هو السبب وراء الزيادة الجيدة في ودائع العملاء خلال الربع الرابع من العام 2021؟ يركز البنك على زيادة الودائع للحفاظ على مصادر جيدة ومتنوعة من الودائع من حيث القطاعات والمناطق الجغرافية. وخلال الربع الرابع، كان لدينا نفس التركيز ويمكننا أن نرى البدء في جني بعض فوائد هذا النهج الذي يركز على جذب المزيد من الودائع في بعض فروعنا الدولية.

سوجيت رونغي:

لدينا سؤال من ثلاثة أجزاء. هل هناك مستجدات بشأن قانون الرهن العقاري وقانون الدين العام وسداد الحكومة لمستحقات البنوك (مقابل تأجيل قروض العملاء خلال السنة المالية 2021)؟

أمير حنا:

فيما يتعلق بقانون الدين العام، فإننا ما زلنا نرى أن القانون سيصدر في نهاية المطاف مع التزام الحكومة بالمضي قدماً في زيادة الإنفاق الاستثماري بما يحقق التنمية الاقتصادية

عصام الصقر:

على المدى الطويل. وبالنظر إلى عجز الموازنة فقط، فقد تراجعت الضغوط على الحكومة حالياً نتيجة الارتفاع الأخير في أسعار النفط. ولكن العجز سوف يستمر ولن يكون أمام الحكومة خيار سوى السعي لتمرير القانون. كما أكرر ما سبق أن ذكرته من أن هناك نوعاً من التوافق بين البرلمان والحكومة من شأنه أن يساعد في الحوار بغرض تمرير هذا القانون.

أما فيما يخص قانون الرهن العقاري، فأعتقد أنه نفس الشيء إلى حد ما، وهي مسألة وقت لتمرير القانون فقد أن الأوان للموافقة على قانون الرهن العقاري، فهو أمر بالغ الأهمية في ظل التزام الدولة بتوفير المنازل السكنية في الكويت خاصة للشباب الذين يشكلون أكثر من 60% من إجمالي السكان. فعلى الرغم من نجاح آلية الدعم المتبعة حالياً في تمويل الإسكان عن طريق بنك الائتمان الكويتي تاريخياً إلا أن هناك أعباء أكبر على البنك وليس هناك بديل آخر سوى إقرار هذا القانون.

أخيراً، فيما يخص مستحقات تأجيل القروض، ففي العام 2021 نتج عن برنامج التأجيل خسائر تعديل بلغت حوالي 140 مليون دينار كويتي. وسوف تتحمل الحكومة هذا المبلغ بالكامل دون أي تأثير على بيان الدخل لدينا. ولا يزال هذا المبلغ مسجلاً ضمن الذمم المدينة ولكننا نأمل أن يتم تحصيله من الحكومة قريباً.

لدينا المزيد من الأسئلة حول البيانات المالية. كانت تكلفة المخاطر في الربع الرابع من العام 2021 أفضل، فهل كان الانخفاض خاص بنهاية العام فقط، أم أنها تحدد مسار العام 2022؟ أيضاً، هل هناك أي تغيير في نهج بنك الكويت المركزي بشأن المخصصات؟ إليك سوجيت.

أمير حنا:

كانت تكلفة المخاطر في الربع الرابع من العام 2021 منخفضة للغاية مقارنة بما رأيناه في الأرباع السابقة. ولا أعتبر ذلك مؤشراً على الاتجاه الذي نتوقعه للعام 2022، حيث تتماشى توقعاتنا للعام 2022 مع ما شهدناه من متوسط تكلفة المخاطر خلال العام 2021، ونتوقع أن يكون أي تحسن ضمن هذا النطاق فقط؛ ولا نتوقع انخفاضاً كبيراً في تكلفة المخاطر. ومع ذلك، سيحافظ بنك الكويت الوطني كالمعتاد على نهجه المتحفظ في بناء المخصصات، حيث كان هذا نهجنا منذ عدة سنوات وسوف يستمر في المستقبل أيضاً.

سوجيت رونغي:

سؤال حول النمو في العام 2022؛ هل تتوقعون أن يكون النمو مدفوعاً بشكل أساسي بإقراض الشركات وليس التجزئة الأكثر عرضة لمخاطر التعثر في السداد. ما هي توقعاتكم بشأن نمو القروض للعام 2022؛ أعتقد أننا قد تناولنا هذا الجانب من قبل.

أمير حنا:

ضمن نفس السؤال؛ هل لديكم أي مستجدات حول قانون الرهن العقاري؟ أعتقد أننا تناولنا ذلك من قبل أيضاً.

أعتقد أننا نحتاج للإجابة بشكل أساسي على العوامل المحركة لنمو القروض في العام 2022.

سوجيت رونغي:

تتمتع المجموعة بنمو قوي جداً في القروض عبر مختلف القطاعات سواء كان إقراض الشركات في الكويت، أو العمليات الدولية، أو الإسلامية، وكل ذلك من خلال شبكتنا المنتشرة. سيأتي النمو بالتأكيد من قطاع الشركات في مختلف البلدان، لكننا نحتاج أيضاً إلى ملاحظة أن نمو قروض التجزئة خلال العام 2021 تأثر ببرامج تأجيل أقساط قروض الأفراد. حيث لم تقم البنوك في الكويت بتحصيل الأقساط لمدة 6 أشهر ما أدى إلى نمو أعلى في قطاع قروض التجزئة. نحن بالتأكيد لا نتوقع أن يتكرر ذلك المستوى من النمو بشكل عام، ولكن كما ذكرت في عرضي للنتائج المالية، فإننا نتوقع نمو قروض المجموعة برقم كبير في خانة الأحاد، وسوف يكون ذلك على مستوى مختلف القطاعات والبلدان والشرائح.

أمير حنا:

وردنا سؤال حول مدى التأثير بتغير أسعار الفائدة والذي اعتقد أننا قمنا بتناوله أيضاً بالكثير من التفاصيل وتوجهات بنك الكويت المركزي بعد رفع الفيدرالي لأسعار الفائدة؛ اعتقد أن هذا تم تناوله أيضاً.

ما هي نظرتكم فيما يتعلق بجودة الأصول والضغوط المعرضة لها في الكويت وبنك الكويت الوطني؟ وبشكل أكثر تحديداً، هل تتوقعون زيادة في المخصصات الجديدة بسبب المخاوف من تفشي السلالات الجديدة من فيروس كورونا واحتمالية تدهور جودة الأصول؟

سوجيت رونغي:

فيما يخص بنك الكويت الوطني، فإن البنك لديه سياسة متحفظة للغاية بشأن مخاطر الائتمان وأيضاً سياسة بناء مخصصات متحفظة للغاية كما رأينا في العاميين الماضيين.

مع تعافي البيئة التشغيلية في الكويت، وعلى الرغم من الزيادة في أعداد الإصابات، لسنا قلقين بشأن أي تدهور في جودة الأصول في البلاد. وأعتقد أن أي تأثير على جودة الأصول سيتوقف على مدى طول الفترة الزمنية التي تستمر فيها زيادة أعداد الإصابات بفيروس كورونا. فإذا تمت السيطرة على ذلك في غضون الأشهر القليلة المقبلة، أعتقد أنه في ظل الظروف التشغيلية في البلاد فإننا لا نرى في الواقع أي تأثير على جودة الأصول فيما يخص البنك.

أمير حنا:

لدينا سؤال آخر عن تكلفة التمويل وصافي هامش الفائدة. لقد ذكرتم أن انخفاض تكلفة التمويل ساهمت في زيادة هامش الفائدة في العام 2021، فهل تتوقعون ارتفاع تكلفة التمويل خلال العام 2022؟

سوجيت رونغي:

من الطبيعي أن ترتفع تكلفة التمويل إلى حد ما نتيجة رفع الاحتياطي الفيدرالي وبنك الكويت المركزي سعر الفائدة. ومع ذلك، نتوقع أيضاً زيادة الإيرادات وهذا ما استندنا إليه في إرشاداتنا بشأن استقرار صافي هامش الفائدة؛ والتي ستكون في صالحنا في حالة رفع أسعار الفائدة. كذلك يجب العلم بأن إعادة تسعير محفظة الأصول الخاصة بنا تتم بوتيرة أسرع من المطلوبات، وهذا هو الجانب الذي سنستفيد منه أثناء دورة رفع أسعار الفائدة.

أمير حنا:

تردنا الآن ذات الأسئلة مرة أخرى. سوف نأخذ استراحة لبعض الوقت وإذا لم يكن هناك المزيد من الأسئلة فسوف نختم المؤتمر.

سؤال آخر عن الرهن العقاري من زاوية مختلفة. هل تتوقعون أن تؤدي زيادة رأسمال بنك الائتمان الكويتي إلى تأخير الموافقة على قانون الرهن العقاري أو إلغائه؟ تفضل سيد عصام.

عصام الصقر:

سؤال جيد ولكن من الصعب الإجابة عليه في المرحلة الحالية. لقد نجح هيكل الدعم الحالي لتمويل إسكان المواطنين من قبل بنك الائتمان الكويتي تاريخياً. ولكن هناك المزيد من الضغوط على الحكومة الآن وأصبحت هذه الآلية عقبة في طريق الجهود المبذولة حالياً لتلبية الطلب المتزايد على المنازل السكنية بين الكويتيين.

حتى مع المناقشات الأخيرة التي تدور حول زيادة رأسمال بنك الكويت المركزي، فلا تزال هناك فجوة كبيرة في هذا القطاع الحساس. نحن نقدر حجم التمويل المطلوب بحوالي 3.5 مليار دينار كويتي على المدى القصير 2-3 سنوات وما يقارب 25 مليار دينار كويتي خلال العشر سنوات المقبلة. لذلك من الصعب حقاً تحديد ما إذا كانت زيادة رأس المال ستؤدي إلى إلغاء أو تأخير إقرار قانون الرهن العقاري ولكننا نرى أن تمرير قانون الرهن العقاري سيكون أكثر جدوى للحكومة.

أمير حنا:

مع إطلاق البنك الرقمي الجديد والاستثمارات الرقمية المستمرة، هل نتوقع إغلاق الفروع بمرور الوقت؟

سوجيت رونغي:

تركز العروض الرقمية للمجموعة على فئة الشباب الذين يميلون أكثر إلى التكنولوجيا الرقمية. ولا يعني هذا أن نموذج الفرع لن يكون موجوداً في المستقبل. بل سيستمر وجود فروعنا في المستقبل بناءً على خبرتنا. فقد ساعدتنا الفروع بشكل جيد كونها نقاط اتصال مع الناس بشكل عام. حتى في وقتنا هذا، لا تزال هناك شريحة كبيرة من العملاء تزور الفرع لتنفيذ معاملاتهم، وفي اعتقادنا أنه لا يجوز تجاهل هذه الفئة من العملاء.

ما نهدف إليه هو تحقيق التكامل بين العروض الرقمية وشبكة فروعنا الحالية وسنواصل إطلاق المنتجات الرقمية وتقديمها لجميع الفئات؛ لكن في الوقت الحالي، سيكون التركيز على فئة الشباب الكويتي.

أمير حنا:

ما هي النسبة الحالية لودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير من إجمالي الودائع لدى البنك؟

سوجيت رونغي:

عادة يتمتع البنك بنسبة عالية جداً في نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير من الودائع على مستوى المجموعة. لقد شهدنا زيادة هذه النسبة إلى ما يقرب من 50% خلال العامين الماضيين. حتى خلال العام 2021، عندما زادت فرص الإنفاق، ظلت نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير كما هي وهي ميزة كبيرة للبنك.

أمير حنا:

ليس لدينا المزيد من الأسئلة الجديدة حيث قمنا بتناول معظمها.

شكرًا جزيلاً على حضور المكالمة اليوم وشكرًا لك إيلنا على استضافة المكالمة.
وإلى هنا نختتم مكالمتنا لهذا اليوم ونشكركم مرة أخرى على حضوركم.